13

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

ص/ ٥٠٧
١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨

جانب ديوان المحاسبة

الموضوع: حسابات مهمة محتسب المالية المركزي منذ العام ٢٠٠٠ ولغاية العام ٢٠٠٧.

المرجع: كتابكم رقم ٢٥٠/ص تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢١.

جواباً على كتابكم المبين في المرجع، حيث تعرضون مشكلة التأخير في انجاز حسابات المهمة العائدة للسنوات من ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٧ ضمناً من قبل مديريتي الخزينة والمحاسبة العامة،

ومع تقديرنا لاستعدادكم للتعاون مع وزارة المالية من اجل التوصل إلى حل للمشاكل التي تحول دون انجاز الحسابات المذكورة وإيداعكم إياها مدققة وفقاً للأصول،

وانطلاقاً من الحرص ذاته الذي حدا بكم إلى إرسال كتابكم المذكور في المرجع، نفيدكم بما يلي:

١- لقد سبق لمدير المالية العام أن اصدر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٦ القرار رقم ٢/٦٣٣٣ والمذكرة رقم ٢٣٦٩/ص١ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٥ بشأن مسك محاسبة نظامية ومنتظمة اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١ ومعالجة حسابات المهمة المتأخرة من ١٩٩٩/١/١ وما بعدها، الأمر الذي يجعل المحاسبة منتظمة اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١، وذلك وفقاً لأحكام المرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ١٩٩٧/٦/٩، لاسيما المادة /٣٧/ منه.

٢- إن المشكلة الأساسية في مسك الحسابات وإعداد حسابات المهمة في مواقيتها كانت تكمن في عدم توفر العنصر البشري المؤهل من المحاسبين المنتمين إلى الملاك الدائم في الوزارات الأمر الذي استدعى سابقاً الاستعانة بعاملين بالساعة يفتقر بعضهم إلى التقنية اللازمة من جهة، وينعدم لدى بعضهم الآخر حس المسؤولية نظراً لعدم ثبات

عملهم وديمومته من جهة ثانية وهذه الاستعانة تمت خارج الإطار الإداري النظامي. وقد استدرك هذا الأمر قرار ومذكرة مدير المالية العام المشار إليهما آنفاً مما أدى إلى تسليم الموظفين الدائمين في الوزارة لمسك الحسابات ومتابعتها ولتفعيل العمل في مديرية الخزينة – دائرة المحاسبة والصناديق – المولجة بمسك الحسابات من الناحية القانونية، الأمر الذي يضع الأمور في مسارها الصحيح ويؤمن مبدأ تلازم الصلاحية والمسؤولية.

٣- سيصار في مرحلة لاحقة إلى تأليف فرق إضافية من الموظفين الدائمين أيضاً لتسريع عملية انجاز الحسابات المالية المتأخرة في مديرية الخزينة، ولانجاز عملية تدقيقها في مديرية المحاسبة العامة، بحيث تنجز هذه الحسابات تباعاً، إعداداً وتدقيقاً، في مهلة لا تتجاوز السنتين.

بناءً على ما تقدم،

ومع تقديرنا للجهود المبذولة من قبلكم للتنسيق مع مديرية المحاسبة العامة، نرى بان تدقيق حسابات المهمة يجب أن يشمل حسابات الفترة الممتدة من ١٩٩٣/١/١ولغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ لأن أي انقطاع يتناول هذه الفترة من شأنه أن ينعكس بصورة سلبية على صحة الحسابات، لاسيما في ضوء توفر المستندات اللازمة.

إن وزارة المالية تجدّد وتؤكد التعهد الذي قدمه معالي وزير المالية السابق وتبدي استعدادها للتعاون معكم من اجل تبويب حسابات محتسب المالية المركزي وانجاز الحسابات المالية المتأخرة، لا بل أنها باشرت بوضع المحاسبة في مسارها السليم، وتأمل أن تظهر بوادر هذا العمل في القريب العاجل.

شكراً لتعاونكم.

وزير المالية

د. محمد شطح

- المحفوظات

طبق الأصل
الياس قرياني